دور الوقف في خدمة العلم وأهله، نماذج من تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط

د. عبيد بوداود، جامعة معسكر، الجمهورية الجزائرية

مقدمة:

يعتبر الوقف من أهم معالم الحضارة الإسلامية، ومن أبرزها تأثيرا في حياة المجتمعات الإسلامية، ولقد عرفت منطقة المغرب الإسلامي ظاهرة الوقف منذ القرون الإسلامية الأولى، وهناك ما يدل على أنها بدأت مع الفاتحين الأوائل، وظلت الظاهرة في حالة توسع ونماء مستمرين إلى أن بلغت أوجها خلال القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط الإسلامي.

وما من شك أن للأوقاف دورا رياديا في تطوير الزراعة وجلب المياه والمحافظة على القنوات وصيانتها، والاهتمام بالشؤون الأمنية عن طريق المساهمة في بناء أسوار المدن، والإنفاق على المشاريع الجهادية، وبناء المارستانات والاعتناء بشؤون المرضى والفقراء ،كما لا يخفى دورها في بناء المساجد والزوايا والمدارس، والإنفاق على معلميها وأساتذتها والقائمين بشؤونها، هذه الأخيرة التي سوف نركز عليها في هذه المداخلة لإبراز دور الوقف في خدمة العلم وأهله، وذلك بالتركيز على نماذج من تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط المتأخر، مراعيا بعين الاعتبار العناصر التالية:

- بناء المساجد والنفقة على إصلاحها وعلى قومتها.
- بناء المدارس وخزانات الكتب.
- بناء الزوايا

لقد شكلت الأوقاف إلى جانب مؤسسات الدولة المختلفة، العامل الأهم في التكفل بمصالح مجتمع المغرب الإسلامي، بل أحيانا كانت تقوم مقام الدولة، وتنوب عنها في الكثير من القضايا.

1- بناء المساجد والنفقة على إصلاحها وعلى قومتها:

لقد تعددت الأدوار الثقافية التي اضطلع بها الوقف سواء أكان الوقف العام أو الخاص، ولعل من أبرز هذه الأدوار: بناء المساجد وصيانتها، وبناء المدارس والزوايا، ووقف المكتبات والكتب، والنفقة على العلماء والطلبة.

إن المساجد استأثرت بمعظم الأوقاف، حيث رصدت أموال هامة لبنائها ومرمتها، وحصرها، وزيت إنارتها، وكذلك للنفقة على أئمتها ومؤذنيها ومختلف القائمين عليها، ويمكننا إدراك هذه

الحقيقة من خلال المقارنة بين حجم القضايا التي أثيرت حول الوقف على المساجد في كتب النوازل وغيرها من القضايا[1].

لقد أدرجنا المساجد في هذا الدور، لأنها لم تكن في العصر الوسيط دور عبادة من أجل إقامة شعائر الصلاة فقط، ولكنها كانت تحتضن حلقات التدريس، وكان الطلبة يقصدون بعض المساجد الكبيرة من مختلف الأمصار لتلقي فنون العلم على أساتذة طبقت شهرتهم الآفاق، بل إن بعض المساجد تحولت إلى معاهد كبرى أو إلى جامعات مثلما هو الحال مع جامع القرويين: « ... وغدت ميزانيتها تنافس ميزانية الدولة، بل إن الدولة استقرضت من خزينتها في كثير من الأحيان عند الأزمات الداخلية، وعند ظروف الحرب التي فرضت على البلاد، وعند بناء المرافق والجسور الحيوية في البلاد. بل وتوافرت أوقاف القرويين فأفاضت منها على سائر مساجد فاس وغير فاس، وسرت أوقافها الزائدة حتى المسجد الأقصى بالقدس ... وحتى الحرمين الشريفين ... وإلى الجماعة الإسلامية في كل جهات المعمور. وفضلت أحباس القرويين فشملت مشاريع الإحسان والبر بكل ما تشمله من نواحي وجوانب إنسانية... واتسعت دائرتها حتى تناهت إلينا الأخبار بأن قاضي فاس عندما شب الحريـــق في وثائق حجج الوقف سنة 723 هـ، أمر بضم أملاك فاس كلها للقرويين و لم يستثن من ذلك الأمر إلا من أدلى برسم أو شهادة معادلة تثبت الملكية من قبل قباضة الحبس...»[2].

إن هذا الإنفاق بسخاء على المساجد لاسيما على البعض منها هو الذي مكّنها من توسيع نشاطها ليشمل العديد من الاهتمامات، فكانت بحق راعية المجتمع والقائمة على شؤونه.

ونشير أن المحاسبة التي تعرّض لها وكلاء جامع القرويين على عهد الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين أثناء ولاية القضاء من قبل الفقيه محمد بن داوود، قد قاربت الثمانين ألف دينار ،[3] تم استخلاصها من قبل المعتدين عليها والمغتصبين لها، واستخدمت في توسيع المسجد لما ضاق عن استيعاب جميع المصلين.

---

1 – يمكن العودة إلى المعيار، الجزء السابع، وفتاوى ابن رشد، وغيرهما من المصادر.

2 – عبد الهادي التازي، **جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس موسوعة لتاريخها المعماري والفكري**، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، الطبعة الثانية، 2000م ، المجلد الثاني، ص 455.

3– ابن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة الوراقة الرباط، 1972 ، ص59.

وفي عهد هذا الأمير المرابطي صنع منبر جديد لمسجد القرويين، «وكانت النفقة فيه من مال الأحباس المستخرج من الوكلاء عليه ثلاثة آلاف دينار وثمانمائة دينار وسبعة أعشار دينار فضية» [1]. وصنع هذا المنبر زمن ولاية عبد الحق بن معيشة الغرناطي القضاء، وتم الانتهاء منه أثناء ولاية القاضي عبد الملك بن بيضاء القسي.« وصنع من عود الصندل والأبنوس والنارنج والعنّاب وعظم العاج».[2]

وعلى العهد المريني بادر المؤسس الفعلي للدولة المرينية السلطان يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/1258-1286م)، منذ سنوات حكمه الأولى بالتحبيس، فإليه يعود الأمر ببناء الجامع الكبير لمدينة فاس الجديدة، وكانت النفقة على بناء هذا الجامع من مال معصرة مكناسة، أما العمال الذين قاموا بالبناء فأغلبهم من أسرى الروم الذين قدم بهم السلطان من الأندلس، و لقد تم بناء هذا الجامع، وصلي فيه، في شهر رمضان سنة 677هـ/1278م، وفي ذات السنة شرع في بناء منبره الذي خطب عليه في السنة الموالية أي 678هـ/1279م. وفي سنة 679هـ علقت به الثريا الكبرى، وكانت النفقة عليها من جزية اليهود، وفي شهر رمضان من نفس السنة أي 679هـ/1280م، بينت المقصورة بالجامع.[3]

وعرف جامع الأندلس بمدينة فاس إصلاحا هو الآخر أيام السلطان المريني يوسف بن يعقوب بن عبد الحق وذلك سنة 695هـ/1295م بإشارة من خطيبه الفقيه الإمام محمد بن مسونة، ولقد تم هذا الإصلاح والتجديد الذي طال العديد من أجزائه من مال الأحباس.[4]

وإلى السلطان المريني أ بي عنان، ينسب تأسيس جامع سيدي الحلوي [5] بمدينة تلمسان، حيث اعتبر من أكبر الجوامع وأحفلها، وكانت تتصل بهذا الجامع زاوية بديعة، ومدرسة فسيحة متعددة البيوت.[6]

وحسب الرخامة التي نشر محتواها شارل بروسلار، فإن تأسيس جامع سيدي الحلوي، يعود إلى سنة 754هـ/1353م.[1]

---

1 - ابن القاضي أحمد المكناسي، **جذوة الاقتباس في ذكر مَن حلّ من الأعلام مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، القسم الأول، 1973، ص56.

2 – المصدر نفسه، نفس الصفحة.

3- ابن أبي زرع الفاسي علي، **الذخيرة السنية الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص162.

4- ابن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب، المصدر السابق**، ص77.

5- هو الولي أبو عبد الله الشوذي الإشبيلي نزيل تلمسان. راجع ترجمته عند ابن خلدون يحيى، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، الجزء الأول، تحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1400هـ/1980، ص127-128.

6- ابن الحاج النميري، **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الرحلة السعيدة إلى قسنطينة والزاب**، دراسة وإعداد محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1990، ص488.

وعلى عهد السلطان الزياني أبي سعيد بن يغمراسن المشهور بأبي سعيد عثمان الأول (681-703هـ/1282-1303م)، وبالتحديد في سنة 696 هـ/1296م، شرع«في بناء الجامع المقابل لباب البنود».[2]

والظاهر أن المسجد المعني، هو مسجد أبي الحسن حيث ورد في رخامة التحبيس حسبما أشار بذلك بروسلار، أنه بني للأمير أبي عامر إبراهيم ابن السلطان أبي يحيى يغمراسن بن زيان، في عهد أخيه عثمان الأول، تخليدا لروحه بعد وفاته وصدقة عليه، ولقد عددت الأملاك المحبسة على هذا المسجد.

كما كان لسلاطين الدولية الحفصية مبادرات عديدة لبناء المساجد والنفقة على إصلاحها وعلى موظفيها، ولكن إيثارا للاختصار، اكتفينا بذكر نماذج عن الدولتين المرينية والزيانية فقط.

إن المساجد هي أصلا أحباس لله سبحانه وتعالى، فلا يمكن أن تكون ملك لأحد سواه جل جلاله، ولقد أنفق فيها من مال الأحباس الكثير من أجل بنائها وصيانتها، والنفقة على القائمين عليها. ولقد تجمعت لدى بعض المساجد أموال طائلة، كما تمت الإشارة إلى ذلك مع مسجد القرويين، وقامت بأدوار في غاية الأهمية في مجال التدريس ونشر العلم، وهذا لا يحتاج إلى دليل. وهناك نوازل تؤكد على سعة غلة أحباس بعض المساجد، وتتساءل عما يفعل بها: «وسئل عن مسجد له غلة واسعة، هل تستنفذ غلته في أجرة إمامه وحصره وزيته ووقيده ولا يوفر منها شيء؟ أو يوفر من غلته ويوقف؟ ...فأجاب: ... ولا يجوز أن يستنفذ غلة أحباس الجامع في أجرة إمامه وقومته وحصره وزيته ووقيده. والواجب فيما فضل من غلته بعد أجرة إمامه المفروضة له بالاجتهاد، وبعد أجرة قومته وما يحتاج إليه من حصر أو زيت ووقيد بالسداد في ذلك دون أن يوقف لما يحتاج إليه من نوائبه، أو لما يخشى من انتقاص غلته. وإن كان في الفاضل منها ما يبتاع منه أصل يكون بسبيل سائر أحباسه فذلك صواب ووجه من وجوه النظر...».[3]

4- Ch.Brosselard: "Les inscriptions Arabe de Tlemcen- Mosquée et Tombeau de Sidi a H'aloui"-, Revue Africaine**,** 4ème année, n°25, Août 1860, p322**.**

2- ابن خلدون يحيى، **المصدر السابق**، الجزء الأول، ص209.

3 - الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م، الجزء السابع، ص 465.

فنلاحظ من خلال هذه الفتوى أن المساجد أصبحت مؤسسات تعمل على استثمار أموال الوقف من أجل تنميتها، والتقوي بها على نوائب الدهر، و لم تعمل فقط على استهلاك هذا الريع في مصالح المسجد والعاملين به.

إن ممارسة الفقهاء مهام الإمامة والخطابة والقضاء والتدريس ما كان ليتم لولا الرعاية التي كانوا يتلقونها من مال الأحباس، وعلى رأسها دفع رواتبهم للنفقة على أنفسهم وعيالهم. وهذا ما تم التصريح به في مقدمة رسالة في الوقف تم الفراغ من تأليفها يوم 18 جمادى الثانية 1120 هـ/1708 م، لم يتم التعرف على صاحبها، حيث يذكر: «أما بعد فهذه رسالة عملناها في بعض أحكام تتعلق بالأوقاف من الاستيجار والاستبدال لاحتياجنا واحتياج سائر حكام المسلمين إلى إتقان معرفتها بكل حال لما في تنميتها وتبقيتها الميل إلى الثواب والميل عن الوبال، لما أن أكثر العلماء الصلحاء في هذا الزمان يعولون على الأوقاف في نفقة الأهل والعيال، فالاعتناء بها من محاسن الأعمال والأفعال...»[1].

وعلى الرغم من أن هذه الرسالة متأخرة جدا عن مرحلة هذه الدراسة، إلاّ أننا لا نعتقد أن تغييرا كبيرا يكون قد طرأ على هذا الأمر، فالأوقاف كانت هي الضامنة لرواتب موظفي المساجد منذ العصر الوسيط وإلى فترة متأخرة من العصر الحديث.

وبالإضافة إلى اعتناء الأوقاف برواتب موظفي المساجد، كانت تضمن السكن لبعض هؤلاء الموظفين، وهذا ما يتردد في الكثير من النوازل، من تخصيص بعض الدور المحبسة على المساجد لسكنى أئمة تلك المساجد، وكذلك ترميم وإصلاح تلك الدور من مال الأوقاف، فالفقيه قاسم القضاعي (وقيل عبد الله) (ت 615 هـ/1218 م) خطيب جامع القرويين، يذكر عنه أنه ترك التعليم في آخر حياته «واعتكف بالجامع وسكن بالدار المحبسة على أئمة الجامع».[2]

ورفع إلى الفقيه أبي الحسن الصغير سؤال يتعلق بالجهة التي عليها إصلاح دار الإمام إن احتاجت إلى ذلك، فأجاب: «إصلاح دار المسجد من غلة أحباسه واجب»[3].

1 – مجهول، **رسالة في الوقف**، المكتبة الوطنية، الجزائر، ضمن مجموع تحت رقم 1325، و138 ظ. نشير أنه وقع خطأ في فهرس فانيو (Fagnon) عندما وضع هذا المجموع تحت رقم 1235؛ عد إلى الفهرس، **Catalogue général des Manuscrits de la Bibliothèque Nationale d'Algérie**, Bibliothèque Nationale d'Algérie, 2e édition, Alger, 1995, p 358.

2 – ابن القاضي أحمد المكناسي، **جذوة الاقتباس، المصدر السابق**، القسم الأول، ص 60.

3 – المازوني أبو زكرياء يحيى ، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، المكتبة الوطنية، الجزائر، الجزء الثاني، رقم 1336، و61 و.

وهكذا يتضح أن المساجد كانت تحيا بأوقافها، وأن موظفيها كانوا يترتبون في مقدمة السلم الاجتماعي، وكان لأولئك الموظفين الدور البارز في ممارسة التدريس داخل المساجد، سواء عبر حلقات العلم، أو خطب الوعظ والإرشاد.

2- بناء المدارس وخزانات الكتب:

مع مطلع القرن السابع الهجري، بدأت مؤسسة جديدة بالظهور والانتشار في بلاد المغرب الإسلامي، ألا وهي مؤسسة المدرسة، حيث تنافس سلاطين المغرب الإسلامي على تأسيس المزيد منها، وجعلها في خدمة طالبي العلم، كما بادر بعض الأشخاص بصفة فردية بإنشاء المزيد منها ووقفها خدمة للعلم وأهله. وهكذا لم تمض القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط على الانقضاء حتى تأسس عدد كبير من هذه المدارس، وأصبحت هذه الأخيرة تنافس الدور التعليمي للمسجد.

إننا في هذا المقام لا نريد الإتيان على ذكر كل هذه المدارس، وإنما اهتمامنا منصب على دورها التعليمي باعتبارها مؤسسة تتبع الوقف في إنشائها واستمرار حياتها ، ومع ذلك سوف نذكر بعض النماذج عنها.

بادر به معظم سلاطين الدولة الحفصية ببناء المدارس والنفقة عليها، فعلى عهد السلطان أبي زكرياء يحيى (625-647هـ/ 1227-1249م)، قام هذا الأخير ببناء المدرسة التي تقع بجانب سوق الشماعين.[1]

واتصف الأمير أبو زكرياء يحيى (ت 700هـ/1300م) ابن الأمير أبي إسحاق بالميل إلى بناء المدارس، وجلب الكتب النفيسة إليها.[2] ومن بين هذه المدارس، مدرسة المعرض « وحبس عليها ربعا كثيرا اشتراه بماله، مع كتب نفيسة في كل فن من فنون العلم، ولما كمل بناؤها جلس فيها المدرس الشريف أبو العباس أحمد الغرناطي صاحب كتاب المشرق في علماء المغرب والمشرق، ووجه للمدرس قرطاسين بذهب وفضة وقال له: فرقها على كل من تجد في المدرسة، فسمع الناس ذلك فجاءوها من كل مدرسة حتى امتلأت، و لم يجد أحد أين يجلس... وأجرى على المدرس رزقا كثيرا قدره عشرة دنانير في الشهر...».[3]

1– ابن أبي دينار، ابن أبي دينار أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني (ق 11هـ)، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تحقيق وتعليق محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثالثة، 1387هـ/1967م، ص134.

2– ابن قنفذ القسنطيني، **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968، ص155.

3– الزركشي أبو عبد الله محمد، **تاريخ الدولتين الموحدة والحفصية**، تحقيق وتعليق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، دون تاريخ، ص51.

وهناك مدرسة أخرى بناها هذا الأمير، بعدما أصبح أميرا على بجاية وقسنطينة، أشار إليها ابن قنفذ دون أن يحدد مكانها، ويقول أنه تأنق في بنائها، وجلب لها الرخام الحسن، وأقام بها مسجدا، وهيأ بها مساكن للطلبة، وخصص لها حبسا، وكان يحرص على ما يلزم مدرسها وطلبتها والقائمين عليها، ولقد بعث ولده أبو البقاء مشروع هذه المدرسة، لما لحقها من جراء الفتن، وأصبحت على عهده مقصد طالبي العلم، وقد عزّزها بأعداد كثيرة من الكتب.[1]

ويحتمل جدا أن تكون هذه المدرسة بمدينة بجاية، لأن ابن قنفذ، تحدّث عنها والأمير أبو زكرياء يحي، مقيم بها.

ومن بين الإصلاحات التي بادر بها السلطان أبو فارس عبد العزيز(796-837هـ/ 1393-1433م) سنة 801هـ/1398م، إقدامه على هدم الفندق الذي كان بباب البحر من مدينة تونس، والذي كانت تباع فيه الخمر، وأمر أن تبنى في مكانه مدرسة وزاوية لطلبة العلم، رغم أن مداخيل هذا الفندق، كانت تصل إلى عشرة آلاف دينار، وحبس على هذه المنشأة عددا من الأملاك، ونفس الأمر طبق ه على فندق قسنطينة.[2]

كما اهتم هذا السلطان بالمكتبات، حيث يعزى إليه الأمر« بعمل بيت الكتب بمجرب ة الهلال جوفي جامع الزيتونة تحت الصومعة . وفرغ منها في أواخر ربيع الآخر من العام المذكور(822هـ/1419م)، وهبط إليها جميع ما عنده من الكتب، وجعل لها خَدَمة ، وأمر أن تحل كل يوم من آذان الظهر إلى صلاة العصر، وحبس عليها أحباسا لما تحتاج إليه».[3]

ويضيف ابن أبي دينار على النص السابق:« وأوقفها على طلبة العلم ينتفعون بالنظر والكتب بشرط أن لا يخرج منها شيء عن محله » ويحدد دور الخدمة أو القومة في «نفضها ومناولتها للطلبة وردها لمكانها».[4]

واحتفاء بدخوله مدينة تونس، وبيعة أهل الحضرة له -يوم عاشوراء سنة 838هـ/1434م- أخرج السلطان أبو عبد الله المنتصر مالا تصدق به على الطلبة والمساكين واليتامـــى والأرامل [5]، و لأول ولايتـــه، «أمر ببناء المدرسة الكائنة بسوق الفلقة من تونس...».[1]

1- ابن قنفذ، **الفارسية، المصدر السابق**، ص156.

2- الزركشي، **المصدر السابق**، ص120.

3- **المصدر نفسه**، ص125.

4- ابن أبي دينار، **المصدر السابق**، ص153.

5- **نفسه**، ص 155.

وجاء بعده أخوه أبو عمر عثمان ليتولى شؤون السلطنة سنة 839ﻫ ــ/1435م، وواصل إتمام بعض المشاريع التي بادر بها أخوه من قبل، ومنها إتمام المدرسة الكائنة بسوق الفلقة ، وقد عين فيها الفقيه القاضي أبا عبد الله محمد بن عقاب للتدريس[2].

وكانت لهذا السلطان مشاريع ضخمة ومتعددة، منها: « بناؤه للمدرسة والزاوية تحتها بالدار المعروفـة بدار صولـة جوار دار الشيخ الصالح سيدي محرز بن خلف والسقاية بإزائها »[3] . وقدم فيها الشيخ محمد الزنديوي مدرسا. «وحبس على كل واحدة ما يقوم بها».[4]

ويضيف ابن أبي دينار على ما ذكر بخصوص هذه المدرسة والزاوية: « وجعل فيها مسجدا للصلاة، ودرسا لقراءة العلم، ومأوى لسكنـــى الطلبة، وجعل فيها سماطا مستمرا يتصدق به كل يوم على المحتاجين، وجعل فيها ماء للسبيل، وأوقف عليها ما يكفيها ويكفي من بها والقومة». [5]

ولقد اهتم السلطان أبو عمرو عثمان كغيره من سلاطين تونس الحفصية بالأمور الثقافية، ومنها خزانات الكتب، حيث أمر في أوائل سنة 854هــ /1450م،« ببناء خزانة الكتب بجامع الزيتونة، فبنيت بمقصورة الولي سيدي محرز بن خلف شرقي الجامع، وفرغ منها في رجب من العام المذكور »[6]، وحبس فيها عددا كبيرا من الكتب، ومن مختلف الاختصاصات «كالعلوم الشرعية واللغة والطب والتاريخ والحساب وغير ذلك»[7]، ولقد جعل لهذه الخزانة من يقوم بها من العمال، وأوقف عليها وقفا مؤبدا كافيا.[8]

وقام ذات السلطان ببناء ثلاثة كتاتيب لتحفيظ كتاب الله، «واحد قبلي الجامع الأعظم، واثنان بربض باب المنارة».[9]

1- الزركشي، **المصدر السابق**، ص132.

2- المصدر نفسه، ص136.

3- المصدر نفسه، ص135

4- المصدر نفسه، ص 136.

5- ابن أبي دينار، **المصدر السابق**، ص 156.

6- الزركشي، **المصدر السابق**، ص144.

7- نفسه، ص136.

8- ابن أبي دينار، **المصدر السابق**، ص157.

9- المصدر نفسه، نفس الصفحة.

إن هذه الأمثلة تنهض دليلا على أن عمليات الوقف تواصلت مع سلاطين بني حفص، منذ أوائل القرن السابع الهجري، وإلى غاية مطلع القرن العاشر الهجري، في نفس الظروف، وبنفس الوتيرة تقريبا، مع بروزها شاخصة للأبصار مع السلاطين الكبار.

كما أسس السلاطين المرينيون عددا من المدارس لاسيما في كل من مكناس وفاس ومراكش وسلا وسبتة. ووقفوا على كل مدرسة مجموعة من الأحباس. واكتسبت بعض هذه المدارس شهرة كبيرة. ومن بين أقدم تلك المدارس: مدرسة الحلفاويين، وتسمى أيضا الصفارين أو المدرسة اليعقوبية نسبة إلى مؤسسها وهو السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق (667-684 هـ / 1268 – 1285 م)، وتعد هذه المدرسة، أول مدرسة مرينية تتأسس بمدينة فاس.[1] تقع هذه المدرسة بالحلفويين قبلة جامع القرويين من مدينة فاس، ولقد تم بناؤها بإيعاز من أحد فقهاء الأندلس وهو مفضل بن محمد ابن الدلاي العذري، على عهد السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (667-684 هـ / 1268 – 1285م)، فإلى هذا الفقيه الذي تولى قضاء الجماعة بفاس ينسب تقليد بناء المدارس بفاس.[2]

ويعود تاريخ التأسيس إلى الأشهر الأخيرة من سنة 679هـ/ 1281م، ولقد عين هذا الفقيه الأندلسي قاضيا بهذه المدينة في منتصف شوال 679هـ أي حوالي 7 فبراير 1281م[3].

كما تعد مدرسة أبي الحسن الشاري بمدينة سبتة من أقدم المدارس على العهد المريني.[4]

أما أول مدرسة تنشأ بفاس الجديد– أي فاس المرينية التي تأسست سنة 674 هـ/ 1275م– فهي مدرسة دار المخزن، وتسمى كذلك مدرسة فاس الجديد، وكان ذلك سنة 720 هـ/ 1320م.

---

1 – السعيد بوركبة، **دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية،** مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1417هـ/1996م، الجزء الأول، ص 80.

2 – ابن القاضي أحمد المكناسي، **جذوة الاقتباس، المصدر السابق،** القسم الأول، ص 399.

ولقد جاء في ترجمة هذا الفقيه بنفس المصدر والصفحة ما يلي: "مفضل بن محمد بن محمد بن إبراهيم العذري، من أهل مرية، أصله من دلاية من عملها، من ذرية الإمام المحدث أحمد بن عمر بن أنس العذري الدلاي، يكنا أبا أمية، ويعرف بابن الدلاي، كان من أهل الفضل والمعرفة إلى علو همة وشيوخ أنف، وجمع الخصال من مناقب الكمال، ورحل إلى المشرق... وكر إلى الأندلس فولي قضاء المرية وبرجة ووادي آش ومالقة، ثم أجاز البحر إلى المغرب، فولاه الخليفة يعقوب بن عبد الحق المريني قضاء الجماعة بحضرة فاس، وجعل له النظر على صاحب الشرطة وصاحب الحسبة، فكانا لا يقطعان أمرا دونه...".

3 – Bel Alfred, **la Religion Musulmane en Berbérie (Esquisse d'histoire et de religieuses) Tome I établissement et développement de L'Islam en Berbérie du VII^e au XX^e siècle,** librairie orientaliste Paul Guenther, Paris, 1938, p318.

4 – إبراهيم حركات، **النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط حتى القرن 9هـ/15م،** إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1996م، ص 219.

وكان الباني لها هو السلطان السعيد بفضل الله أبو سعيد عثمان بن عبد الحق (710–731هـ /1310–1330م).[1]

وقبل أن يعتلي أبو الحسن علي بن سعيد المريني العرش، وهو لا يزال وليـــا للعهد- حكم ما بين 731 — 752 هــ/1330 — 1351 م — أشرف على بناء مدرسة الصهريج سنة 721هـ /1321م، وشرع في الإقراء بها في شهر ربيع الأول سنة 723 هــ/ 10 مـــارس 1323م، وسميت بمدرسة الصهريج، نسبة إلى صهريج مستطيل يقع وسط بنائها جلب إليها من ألمرية، وكان يزن 143 قنطارا، كان يتجمع به الماء من عين تقع خارج باب الجديد [2]، قبل أن ينقل هذا الصهريج إلى المدرسة المصباحية.[3]

كما أشرف أبو الحسن المريني على مدرسة السبعيين سنة 721 هــ، ويبدو أنها كانت ملحقة بمدرسة الصهريج، وأخذت هذا الاسم، لأنها كانت خاصة بالطلبة الذين يقرءون القرآن بالروايات أو القراءات السبع،[4]وأسس في نفس السنة مدرسة أخرى أخذت اسم مدرسة الوادي، لأن واديا كان يشق صحنها.[5]

ومن أهم المدارس التي أسسها السلطان أبو سعيد المريني، المدرسة التي بناها بإزاء جامع القرويين، وأصبحت تعرف باسم مدرسة العطارين. ولقد جاء في أمر بنائها وأوقافها : «وفي مهل شعبان منها (723 هــ) أمر أمير المسلمين أبو سعيد عثمان أيده الله ونصره ببناء المدرسة العظيمة بإزاء جامع القرويين شرفه الله تعالى بذكره، فبنيت على يد الشيخ المبارك عبد الله بن قاسم المزوار، ووقف أمير المسلمين على تأسيسها ومعه الفقهاء والصلحاء حتى أسست وشرع في بنائها نفعه الله بذلك وأجزل ثوابه عليه، فجاءت آية في الدهر لم يبن مثلها ملك قبله، وأجرى بها ماء العين الغزير، ورتب فيها الفقهاء لتدريس العلم، وأسكنها بالطلبة، وقدم فيها إماما ومؤذنين وخدمة يقومون بأمرها،

---

1 – أنظر ابن القاضي أحمد، لقط الفرائد، **المصدر السابق**، ص 177.

2 – السعيد بوركبة، **دور الوقف في الحياة الثقافية، المرجع السابق**، ص81.

3 – تنسب هذه المدرسة إلى الفقيه أبي الضياء مصباح بن عبد الله الياصلوتي الفقيه المالكي توفي بمدينة فاس سنة750هـ/1349م. ابن القاضي أحمد، **لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد** ، ضمن كتاب **ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب**، تحقيق محمد حجّي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1396هـ/1976م، ص203.

4 – السعيد بوركبة، **دور الوقف في الحياة الثقافية، المرجع السابق**، ص 82.

5 – **المرجع نفسه**، ص 82–83 .

وأجرى على الكل منهم المرتبات والمؤن، واشترى الأملاك ووقفها عليها احتسابا لله تعالى ورجاء ثوابه»[1].

ويبدو أن هذه المدرسة كانت من الضخامة والأناقة والتناسق ما جعلها تحمل اسم أعجوبة فاس.[2] ولقد أخطأ ابن القاضي حين أرجع تاريخ تأسيسها سنة 722هـ/1322 م،[3]بالنظر إلى تطابق ما ورد في رخامة تأسيس هذه المدرسة مع نص ابن أبي زرع السالف الذكر.

وتنسب إلى السلطان أبي الحسن المريني تأسيس مدارس متعددة، منها المدرسة الفخمة بمراكش الواقعة قبلي جامع ابن يوسف، والمدرسة العظمى بطالعة سلا، الواقعة قبلي المسجد الأعظم منها، والمدرسة التي بغرب جامع الأندلس بفاس، والمدرسة الجديدة بمكناس.

أما ولده أبو عنان فارس (749 – 759 هـ/ 1348–1357م)، فقد أسس المدرسة البوعنانية بفاس، ومدرسة بحارة باب حسين من سلا.[4]

ولقد أشار صاحب كتاب بلغة الأمنية أثناء ترجمته لعدد من الفقهاء بمدينة سبتة على العهد المريني إلى وجود مدرستين، واحدة تحمل اسم المدرسة القديمة، وهي مدرسة الشيخ علي بن محمد بن علي الغافقي الشاري (571 – 649 هـ/ 1175–1251م) التي بناها سنة 635هـ/1238م ، ومن بين المدرسين بها الشيخ محمد بن إبراهيم الغافقي، ومما جاء في ترجمته:« ... أستاذ المدرسة القديمة مدرسة الشيخ المحدث الراوية علي الشاري، والناظر في كتب خزانتها العلمية الشهيرة، فقيه راوية مشارك حسن الوراقة كثير التقييد والاطلاع على الفنون العلمية... ».[5] والثانية تحمل اسم المدرسة الجديدة، الجديدة، وهي المدرسة التي بناها السلطان المريني أبو الحسن علي، وكان ذلك سنة 747 هـ/ 1347 م، وسميت هذه المدرسة بالجديدة تمييزا لها عن المدرسة القديمة أو ما يعرف بالمدرسة الشارية نسبة إلى الفقيه الذي بناها وهو أبو الحسن علي الغافقي الشاري.[6]

---

1 – ابن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب، المصدر السابق**، ص 412 – 413 .

2 – السعيد بوركبة، **المرجع السابق**، ص 83.

3 – ابن القاضي أحمد، **المصدر السابق**، ص 179.

4 – السعيد بوركبة:«الوقف في الإسلام و دوره في الحياة الاجتماعية بالمغرب»، **مجلة الإحياء**، العدد العاشر من السلسلة الجديدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1418هـ/1997م، ص 40.

5 – مجهول، **بلغة الأمنية ومقصد اللبيب فيمن كان بسبتة في الدولة المرينية من مدرس وأستاذ وطبيب**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1404 هـ/1984 م، ص 31.

6 – محمد الشريف: " النقوش الكتابية والسلطة، الكتابات العربية بالمدرسة الجديدة بسبتة لبرخيليو مارتنيث إبنامورادو– تقديم وعرض"، **مجلة التاريخ العربي**، العدد السابع والعشرون، ص 357.

ولقد كانت هذه المدرسة، من أعظم المدارس المرينية بمدينة سبتة، وجاء في وصفها: «المدرسة الجيدة العظيمة البناء المتسعة الزوايا ذات الصنائع العجيبة وأعمدة الرخام وألواحه المتعددة الغالية الثمن التي ابتناها السلطان أبو الحسن مخلد الآثار الدالة على شماخة الملك وعلو القدر».[1]

وكانت هذه المدرسة تتوفر على خزانتين للكتب، وميضأة ضخمة، تحتوي على ثمانية بيوت ومطهرة كبيرة ويجلب إلى ميضأتها الماء بالدواليب.[2]

وذكرها صاحب بلغة الأمنية في مناسبات عديدة، وهو بصدد الترجمة لعدد من العلماء، نذكر منهم ثلاثة أولهم: محمد بن هارون الأموي (ت 750 هـ/1349م): «... أستاذ المدرسة الجديدة، سبتي، متفنن في المعارف، بارع مصنف شاعر ...».[3] وثانيهم: محمد بن عمار الأنصاري (ت765 هـ/1363م) : «... أستاذ المدرسة الجديدة المذكورة، وخطيب جامع الربض الأسفل، سبتي، إمام في العربية والأصول وسوى ذلك من الفنون، كاتب بارع الخط ناظم ناثر ... وكان وجيها عند السلطان أبي عنان، وتوفي بالينبوع من الحجاز الشريف منصرفه من الحج ...»[4] وثالثهم: قاسم بن أبي أبي حجة الأنصاري (ت 802 هـ/1399م): «أستاذ المدرسة الجديدة بعد أحمد الناميسي، سبتي، شيخ عالي الهمة حسن الشارة، جميل الوجه ذكي الطبع، فصيح الكلام متقدم في المحافل، فقيه محدث صوفي فرضي حسابي مشارك في أصول الدين والنحو والتاريخ، ماهر في علم التعديل، كاتب موثق حسن الخط، نسخ كثيرا وقيد واجتهد ... وكان متوددا للطلبة مباسطا لهم، حسن التعليم والإلقاء، حريصا على الإفادة... وتوفي بفاس مغربا عن وطنه سبتة في ذي الحجة ...».[5]

ويظهر من ترجمة هؤلاء الأساتذة، أن هاتين المدرستين كانت تستقطبان كبار الأساتذة والمدرسين، وأن سوق العلم كانت رائجة. وما من شك أن هاتين المدرستين، وربما مدارس أخرى، كانت تتوفر على أحباس للنفقة على أساتذتها والقائمين عليها، وكذلك على الطلبة الذين يؤمونها؛ كما جرت العادة في كامل المدارس المرينية.

---

1 – محمد الشريف،**المرجع نفسه**، ص 359، نقلا عن: محمد الأنصاري السبتي، اختصار الأخبار عما كان بسبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ص 30.

2 – **المرجع نفسه**، ص 359 – 360.

3 – مجهول، **بلغة الأمنية... المصدر السابق**، ص 26.

4 – **بلغة الأمنية، المصدر نفسه**، ص 35 – 36.

5 – **المصدر نفسه**، ص 44 – 45.

إن شهرة المدارس المرينية، سواء بتعددها وضخامتها، أو نظامها، وترتيب الأساتذة والمدرسين بها، أو ما كان يتمتع بداخلها الطلبة من عناية ورعاية لا يمكن أن نأتي عليه في هذه العجالة.

وكما كان للدولة المرينية مدارسها، فكذلك الأمر بالنسبة للدولة الزيانية، فلقد أسس سلاطينها هم الآخرون عدة مدارس لاسيما في العاصمة تلمسان، ومن أشهر هذه المدارس: المدرسة القديمة أو مدرسة ابني الإمام، تأسست هذه المدرسة من قبل السلطان أبي حمو موسى الأول، وذلك عام 710 هـ/1310 م.[1] والمدرسة التاشفينية نسبة إلى مؤسسها السلطان أبي تاشفين عبد الرحمن الأول (718 – 737 هـ/1318 – 1337 م). ونظن أنها هي المدرسة التي بناها أبو تاشفين للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن حكم الكناني السلوي الذي قتل أثناء حملة السلطان المريني أبي الحسن على تلمسان سنة 737 هـ/1337 م مضاهاة لأولاد الإمام.

ولقد جاء في ترجمة هذا الفقيه: «... ورد من الغرب خلوا من المعارف، ثم عكف في بيته حتى حفظ القرآن وقرأه بالسبع. ثم حفظ تسهيل بن مالك، ومختصري ابن الحاجب الأصلي والفرعي. ولازم الفقيه عمران المشدالي وتفقه به. وبرز في العلوم إلى غاية بعيدة. وبنى له السلطان مدرسة للتدريس بها، يضاهي بها أولاد الإمام. وتفقه عليه جماعة، منهم أبو عبد الله المقري. وقتل بباب المدرسة يوم دخلها أبو الحسن المريني لأمر حقده عليه أبو الحسن حين خدمته لأخيه عمر بسجلماسة ...».[2]

وأثناء الوجود المريني بالمغرب الأوسط أنشأ السلطان أبو الحسن المريني عام 747هـ /1347م مدرسة سيدي أبي مدين بقرية العباد، وهي المدرسة الوحيدة من بين المدارس التلمسانية التي لا تزال باقية إلى يومنا هذا. ولقد نشر بروسلار قرار بناء المسجد والمدرسة في المجلة الإفريقية، ومما جاء في هذا القرار، ويهم هذه المدرسة:« ... وحبس المدرسة المذكورة على طلبة العلم الشريف وتدريسه»[3] ثم قدم لائحة بأحباس الجامع والمدرسة معا، وشملت ممتلكات ضخمة ومتنوعة.[4]

---

1 – الحاج محمد بن رمضان شاوش، **باقة السوسان في التعريف بحضارة تلمسان عاصمة دولة بني زيان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص 397.

2 – التنبكتي أحمد بابا، **كفاية المحتاج لمعرفة مَن ليس في الديباج**، دراسة وتحقيق محمد مطيع، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1421هـ/2000م ، الجزء الأول، ص 146 – 147 .

3 –C.H. Brosselard: «Les inscriptions Arabes de Tlemcen IX Mosquée et Medersa de Sidi-Boumedin», **Revue Africaine**, n° 18, Août 1859, p 411.

4- راجع هذه الأوقاف في ذات المجلة :ص ص 411-412

وبالإضافة إلى هذه المدرسة، اشتهرت بتلمسان مدرسة سيدي الحلوي التي أسسها السلطان المريني أبو عنان حينما استولى على تلمسان والمغرب الأوسط سنة 754هـ/1454م،والمدرسة اليعقوبية التي أسسها السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني عام 765 هـ/1363م، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى يعقوب والد السلطان أبي حمو لقربها من ضريحه، وأول من باشر بها التدريس هو العلامة أبو عبد الله الشريف (ت 771هـ/1369 م).[1]

ولقد كانت هذه المدارس تستقبل الطلبة لمزاولة تعليمهم، وكان يلحق بها جناح خاص يأوي الطلبة الغرباء، والفقراء، وعابري السبيل، كما كانت تتضمن المدرسة مكتبة محبسة تستغل من قبل الطلبة والأساتذة على حد سواء. وكانت هذه المدارس تعتمد في تمويلها بالدرجة الأولى على الأحباس، وهي في شكل ممتلكات مختلفة وقفها أصحابها خدمة لهذه المدارس[2].

ثم تأتي بعد ذلك مدرسة سيدي الحسن بن مخلوف الراشدي الشهير بأبركان، وهو أحد الأربعة الذين ترجم لهم ابن صعد في روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، ويرجح أن يعود تأسيس هذه المدرسة إلى عهد السلطان أحمد العاقل فيما بين سنتي 834 و865 هـ/ 1431 و1462م.[3]

إن انتشار المدارس ببلاد المغرب الإسلامي، والتحبيس عليها أصبح أمرا شائعا خلال القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط. ولقد حرص سلاطين دول المغرب الإسلامي على الإشراف بأنفسهم على تأسيس هذه المدارس، وإحاطتها بعنايتهم ورعايتهم، بما في ذلك تحبيس مختلف الأملاك من الرباع والأراضي، بل أن ثمة تنافسا بين سلاطين هذه الدول يستشف من حالات تأسيس بعض هذه المدارس.

وما من شك أن مراقبة التعليم داخل هذه المدارس، وتقريب الفقهاء والمدرسين، يساهم في إضفاء نوع من الشرعية على حكمهم. ويجعلهم في نظر الخاصة والعامة من محبي العلم وأهله.

وإلى جانب بناء المدارس، أقبل عدد من المحسنين سواء من سلاطين الدول أو أفراد المجتمع على وقف الكتب خدمة للعلم وأهله، ولعل من أبرز المحبسين هو علي بن محمد بن علي الغافقي، المعروف

---

1 – الحاج محمد بن رمضان شاوش، **المرجع السابق**، ص 399.

2 – عبد العزيز فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2002، الجزء الأول، ص141.

3– عبد العزيز فيلالي، **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

بأبي الحسن الشاري[1](571—649 هـــ/1175—1251م) الذي أقدم على تحبيس عدد من الكتب، أصله من الأندلس، استوطن سبتة، وجاء في وصف هذا العالم: «وكان محدثا، راوية، مكثرا، ثقة، عدلا، ناقدا، ذاكرا للتواريخ وأخبار العلماء وأحوالهم وطبقاتهم قديما وحديثا، شديد العناية بالعلم، جاعلا الخوض فيه مفيدا ومستفيدا وظيفة عمره، جماعة للكتب والدفاتر مغاليا في أثمانها، وربما أعمل الرحلة في التماسها حتى اقتنى منها مجموعة كبيرة فيها كل علق نفيس ... ».[2]

ولقد فضل بعض المحبسين تحبيس كتب معينة لما كانت تلقاه من عظيم الأثر في نفوس أولئك الأشخـــاص، ومن بينهم الصوفي الفاسي أبي الحســـن علي اللجائـي، الذي اشتهر« بالسعي في حوائج المسلمين، وتفريق الصدقات على الفقراء والمساكين. وكان يأخذ في إيصال الحقوق ونصر المظلوم ... والعلماء ينتابونه، وكان يجري على المحتاجين منهم بالنفقة المرتبة اليومية ... وكان كثيرا ما يحبس الإحياء ،ولباسه جبـة صـــوف أبيض إلى أنصاف ساقيه ...».[3]

وجاء في ترجمة الفقيه عبد العزيز بن محمد القروي الفاسي (ت 750 هـــ/1349م) أنه جمع تقييدا على الشيخ أبي الحسن الصغير[4]، وهو الآن بخطه محبسا بفاس.[5] وكان أبو الحسن الصغير من أكبر الفقهاء في عصره، وكذلك من أكبر المفتين، وكانت المسائل ترد عليه من مختلف الأ قطار، ولقد جمع له الونشريسي في المعيار عدة فتاوى. كما اكتسب مكانة حسنة في نفوس مواطني فاس من خلال

1–نسبة إلى شارة فليين معقل بجوفي مرسية.أنظر:ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، السفر الثامن، تقديم وتحقيق وتعليق محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984، القسم الثاني، ص555 .

2–المصدر نفسه، السفر الثامن، القسم الأول، ص197 للمزيد من التعرف على هذا العالم راجع: ابن عبد الملك المراكشي، **المصدر نفسه**،ص.ص196-201، وكذلك ضمن القسم الثاني من **نفس المصدر**، ص.ص555-557 .وكذلك المصادر التالية: ابن الزبير الغرناطي،**صلة الصلة**، تحقيق عبد السلام الهّراس والشيخ سعيد أعراب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، القسم الرابع، صص159-163، ابن الخطيب لســـان الــــدين، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 1421هـــ/2001م، المجلد الرابع، ص.ص187-190 .

3-ابن قنفذ القسنطيني، **أنس الفقير وعز الحقير**، تحقيق محمد الفاسي وأدولف فور، مطبعة أكدال، الرباط،1965، ص77.

4- هو أبو الحسن الصغير الزرويلي صاحب شرح المدونة رحمه الله، توفي سنة 719هــ/1319م وسنه يقرب من مائة وعشرين سنة. وكان من كبار المفتين بالمغرب، وتولى قضاء فاس فحسنت سيرته. له عدة فتاوى في المعيار. أنظر: ابن قنفذ القسنطيني، **الوفيات**، تحقيق عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف و الترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص342. وترجم له الونشريسي في الوفيات بقوله:" ... كان في مجلسه رحمه الله أزيد من ثمانين ديوانا تفتح عليه يختبر بها حفظه، فكان يظهر عليه من ذلك العجب ... تقدم رحمه الله قاضيا بتازا على سن الفتوة، والأشياخ متوافرون، قدمه السلطان أبو يعقوب يوسف بن يعقوب فحمدت سيرته ... وكان رحمه الله حسن الظاهر والباطن، مليح الهيئة قصيرا، يلبس الثياب البيض الحسنة، ويشفع الشفاعات المقبولة... وانتفع بالشيخ أبي الحسن أهل المغرب كثيرا، وقيد عنه حذاق طلبته على المدونة ذخائر عم نفعها أقطار الأرض". **ألف سنة من الوفيات، المرجع السابق**، ص 102-103.

5– التنبكتي أحمد بابا، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، طبع على هامش الديباج المذهب لابن فرحون المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص179.

حسن سيرته في السنوات التي عمل فيها قاضيا بالمدينة. ولا نعلم محتوى هذا التقييد الذي جمعه عليه عبد العزيز بن محمد القروي، هل هو جانب من شرحه للمدونة الذي اشتهر به، أم أحد الدروس التي كان يلقيها بجامع الأجدع بفاس.

ولقد حبس ملوك المغرب بخزانتي القرويين والأندلسيين عدة مصنفات مثل ديوان ابن عرفة (الرسالة والمدونة)، إلا أن الإقبال عليها من قبل طلبة العلم كان قليلا على عكس مؤلفات أخرى، وهذا ما يذكره المقري بقوله:« ولقد حبس ملوك المغرب، رضوان الله عليهم، بخزانتي القرويين والأندلسيين، من هذا الديوان المبارك – أي ديوان ابن عرفة – نسخا عديدة، ثم لا يعرج عليها للمطالعة في هذا الوقت أحد من طلبة الحضرة، شتاء ولا صيفا، فإنا لله وإنا إليه راجعون، بخلاف ما قيد عن الشيخ الجزولي[1]، وأبي الحسن الصغير، فإنك تجدهم يزدحمون عليها في كل زمان، وخصوصا فصل الشتاء لا يلحق الآخر منها ورقة واحدة، مع كثرة عددها بحيث ذكر، بل تجدهم يتنافسون في اقتنائها، بالأثمان العظيمة المجحفة، ومن ملك منهم المسبع من الجزولي، وتقييـــد اليحمدي عـــن أبي الحسن، أو حصلت له عنايـــة بنقلها، فهو عالم العالم بأسره ، وحائز مذهب إمام دار الهجرة على التمام، والقائم بأمره. ولقد كان الحسن المغيلي [2]عندهم في أعلى طبقة من الفقه والتفقه، لقيامه على مسبع الجزولي نقلا، ولقد شاهدتهم يتساقطون كالفراش، على نسخة من الجزولي بخزانة القرويين، زعموا أنها بخط أبي علي الحسن المذكور، وهي مشحونة بالتصحيف، تعمي البصر و البصائر ... ».[3]

يبدو من هذا النص أن إقبال الطلبة على الكتب المحبسة لم يكن بنفس الدرجة، حيث مال البعض إلى مصنفات دون أخرى كما هو الحال مع تقاييد الشيخ الجزولي وأبي الحسن الصغير، التي اشتهرت بين الطلبة، وكان التعويل عليها دون غيرها من المصنفات.

كما بادر سلاطين بنو عبد الواد هم الآخرون بتحبيس هذه الخزانات على طلبة العلم، ومن بينها المكتبة التي أنشأها السلطان أبو حمو موسى الثاني، وذلك عام 760هـ/1359م، وكانت هذه

1- هو الشيخ الفقيه الحافظ أبو زيد عبد الرحمن بن عفان الجزولي الذي تنسب إليه شروح الرسالة، وهي من تقييدات الطلبة بمجلسه. اختلف في تاريخ وفاته بين من يقول بسنة 745 هـ مثل ابن قنفذ في **شرف الطالب في أسنى المطالب**، ص80. ومن يقول بسنة 741 هـ مثل الونشريسي، **الوفيات** ضمن الكتاب الجماعي، **المصدر السابق**، ص111.

2- أظنه أبو علي الحسن بن منديل المغيلي، الذي توفي بفاس سنة862 هـ / 1457م. أنظر: ابن القاضي أحمد، **لقط الفرائد، المصدر السابق**، ص257.

3- المقري التلمساني، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق سعيد أحمد أعراب وآخرين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، دون تاريخ ، الجزء الثالث، ص36.

المكتبة تقع بالجامع الكبير، وبالضبط على يمين المحراب [1]. والمكتبة التي أنشأها السلطان أبو زيان محمد الثاني عام 796هـ/1394م، وكانت هذه المكتبة تقع بالقسم الأمامي من الجامع الكبير.[2]

ومن أكبر خزائن الكتب التي أنشأها سلاطين المغرب الإسلامي، ووقفوها على طلبة العلم، خزانة جامع الزيتونة التي أنشأها بتونس السلطان أبو فارس الحفصي، وخزانة القرويين التي أنشأها السلطان المريني أبو عنان بجامع القرويين بفاس [3]. وكان كل مسجد جامع تقريبا يتوفر على خزانة للكتب تتدعم باستمرار من خلال ما يتم وقفه من كتب من قبل الفقهاء وغيرهم ، فالأساتذة والطلبة كانوا « يعتمدون كلهم على التآليف المخطوطة المودعة في تلك المكتبات لمطالعتها واستنساخها إن دعتهم الحاجة إلى ذلك»[4].

وبالتالي نستنتج أن للأوقاف دورا آخر لا يمكن إغفال أهميته، وهي هذه التركة الهامة والضخمة من التراث المغاربي المخطوط، والذي بفضله - وإن ضاع منه قسم كبير - تمكنا من التعرف على ماضي وحضارة بلاد المغرب الإسلامي.

إلى جانب الأوقاف على المدارس والتي جاءت بالإطلاق، كانت أحباس أخرى محصورة في الأساتذة أو الطلبة، وسوف نأتي على ذكر بعضها، فهناك أرض وقفها رجل على أستاذ، وشرط في هذا الأستاذ شروطا أصبحت غير متوفرة في أحد، حسبما جاء في صيغة السؤال الذي طرح على الفقيه أبي عبد الله محمد بن مرزوق (ت 840هـ)، ولقد أباح هذا الفقيه صرف هذا الحبس لأمثل من يوجد من أهل المكان الذي يعني هذا الحبس.[5] كما أن حبسا لم تحدد طبيعته قصره صاحبه على مقرئ العلم وقارئ الحديث، ولقد كان هذا الحبس يهم الأندلس، ذلك أن السؤال المتعلق به ورد على الفقيه المفتي أبي القاسم بن سراج (ت 847هـ)، وهو بحاضرة غرناطة[6]. وإن لم يرد في النازلة ما يفيد أن هذا الإقراء كان يتم داخل مدرسة أم في مسجد. ونفس النازلة تقريبا وردت على الفقيه أبي عبد الله الحفار المتوفى بغرناطة سنة 811هـ، وتمثلت في أحباس لتشجيع قراءة كتب المواعظ في المساجد، وشدّد الفقيه على ضرورة أن يكون ذلك الوعظ صحيحا سواء من حفظ الواعظ أو من

---

1 – الحاج محمد بن رمضان شاوش، **المرجع السابق**، ص 400.

2 – **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

3 – إبراهيم حركات، **المرجع السابق**، ص 220.

4 – محمد زنيبر، **المرجع السابق**، ص 207.

5 – الونشريسي، **المصدر السابق**، الجزء السابع، ص 43-44.

6 - **المصدر نفسه**، ص 228.

الكتب الصحيحة الموضوعة في هذا الباب [1]. كما أجاب الفقيه أبو سعيد بن لب، وهو أندلسي أيضا على مسألة الحبس، ويتمثل في نصف موضع من ثلثه (الوصية)، خصصها رجل لقارئ الحديث بالمسجد الجامع، ومن له حق الاستفادة من ذلك، وأجاب بأن يقسم الحبس المعين لقارئ الحديث بالمسجد على كل قارئ له فيه.[2]

وهناك من خص أحباسه على الطلبة دون سواهم، كما يفهم من النازلة التي وردت على الفقيه ابن عرفة، وتمثلت في فدان حبسه رجل على طلبة المدرسة التي بالقنطرة (تونس) للحرث والاستفادة من ريعه، غير أن الناس دفنوا فيه موتاهم. وشدد على ضرورة أن يستفيد طلبة هذه المدرسة بوجه من الوجوه من ريع هذا الوقف، حيث قدم مجموعة من الحلول: «فأجاب بأن قال: يحمل على من دفن وليه فيه أن يؤدي كراءه، ويطول في المدة، فقيل هذا لا يتأتى ويتعذر، إما بجهل الوارث وإما بأنه ضعيف أو ممن يتقى شره، فقال تخرج الموتى منه، وتدفن في المقابر، فقال له هذا أيضا متعذر من وجـــوه كثيرة، فكـــان آخر أمره أن قال: تغير آثار القبور وتسوى، ويحرث الأعلى ويبقى الميت في موضعه، وهذا حقها ففعل ذلك في قليل منها».[3]بينما حصر البعـــض الآخر حبسه في طلبة العلم الغرباء أي المنقطعين عن أوطانهم.[4]

إن الطلبة كانوا يجدون في هذه المدارس كفالة تامة، بإيوائهم والنفقة عليهم وعلى الأساتذة الذين يدرسونهم، وكانت مصادر التمويل كلها تأتي من الأوقاف: « ومن بين الصور التاريخية عن دور الأوقاف المجتمعي بالمغرب ما يتعلق منها بميدان التعليـــم، انطلاقـــا من محاربة الأمية، ونجد هنا دور الأوقاف كان شموليا وحاسما. إذ هي التي قامت بكل شيء بإيجاد مكان التعليم، بتجهيزها، بتزويدها بالكتب، بتأجير الأساتذة، بإيواء الطلاب المغتربين ... وكانت الكتاتيب تعد بالآلاف. وكلها راجعة للأوقاف في بنائها وتجهيزها. ودورها لا ينكر في نشر التعليم بالحاضرة والبادية، وإشاعة التربية الدينية ووضع الأسس الأولى للإقبال على تعلم اللغة العربية ونجد أثر هذا التعليم متغلغلا في أقصى البوادي المغربية» [5].

---

1 - **المصدر نفسه**، ص 111.

2 - **المصدر نفسه**، ص 206 – 207.

3- الونشريسي، **المصدر نفسه**،الجزء السابع، ص 334.

4 - **المصدر نفسه**، ص 264 – 265.

5 - محمد زنيبر:«الحبس كمظهر من مظاهر السياسة الاجتماعية في تاريخ المغرب»، **ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي الإسلامي**، 143هـ/1983م ، ص 206.

إن هذه الفقرة الأخيرة، وإن ركّز صاحبها على المغرب الأقصى دون بقية مناطق المغرب الإسلامي، و لم يحدد بالضبط المرحلة التاريخية التي يتحدث عنها، إلا أنها تصدق تماما على ما كان سائدا في المغرب الإسلامي خلال القرون الثلاثة الأخيرة من العصور الوسطى، ذلك أن الوقف على التعليم سواء من قبل السلاطين أو مختلف شرائح المجتمع كان ممارسا وبقوة، وهذا ما يكمن استنتاجه من خلال نوازل الونشريسي أو غيره، إذ أن أوقافا عديدة رصدت للمدارس وطلاب العلم والأساتذة، لتقدم خدمات مختلفة سواء بدفع أجور المعلمين أو إيواء الطلبة والنفقة عليهم، أو لبناء المدارس وترميمها، أو لوقف الكتب والمكتبات.

بل إن الأوقاف لم تهمل في رعاية شؤون الطلبة شيئا، فهذه سيدة من أعقاب أبي الحسن الشاري توقف أرضا لدفن من يتوفى من طلبة المدرسة التي أنشأها والدها .[1] ويبدو أن أولئك الطلبة كانوا من الغرباء عن مدينة سبتة، فمعظم المدارس كما هو معلوم كانت تعمل بطريقة النظام الداخلي، وكان يقصدها الطلبة من مختلف مناطـــق المغرب الإسلامي.

وكان الطلبة يرتحلون حتى إلى خارج المغرب الإسلامي للتزود بالعلوم والمعارف، ونجد الرحالة الأندلسي ابن جبير يرغب الطلبة المغاربة في التوجه إلى دمشق لأنها بلدة معينة على طلب العلم: «ومرافق الغرباء بهذه البلدة أكثر من أن يأخذها الإحصاء، ولاسيما لحفاظ كتاب الله عز وجل، والمنتمين للطلب. فالشأن بهذه البلدة لهم عجيب جدا. وهذه البلاد المشرقية كلها على هذا الرسم، لكن الاحتفال بهذه البلدة أكثر والاتساع أوجد. فمن شاء الفلاح من نشأة مغربنا فليرحل إلى هذه البلاد ويتغرّب في طلب العلم فيجد الأمور المعينات كثيرة. فأولها فراغ البال من أمر المعيشة، وهو أكبر الأعوان وأهمها، فإذا كانت الهمة فقد وجد السبيل إلى الاجتهاد، ولا عذر للمقصر إلا من يدين بالعجز والتسويف، فذلك مَن لا يتوجه هذا الخطاب عليه، وإنما المخاطب كل ذي همة يحول طلب المعيشة بينه وبين مقصده في وطنه من الطلب العلمي، فهذا المشرق بابه مفتوح لذلك، فادخل أيها المجتهد بسلام، وتغنّم الفراغ والانفراد قبل علق الأهل والأولاد وتقرع سن الندم على زمن التضييع، والله يوفق ويرشد، لا إله سواه، فقد نصحت إن ألفيت سامعا، وناديت إن أسمعت مجيبا...»[2].

إن هذا النص هو في غاية الأهمية، حيث يؤكد على حقائق مهمة، منها أن الطلبة الذين كانوا يتنقلون من أقطار إسلامية إلى أخرى، كانوا يستفيدون من نفس الخدمات، وهو ما يؤكد على

1 – إبراهيم حركات، **المرجع السابق**، ص 219.

2 – ابن جبير، **تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار (رحلة ابن جبير)**، دار الشرق العربي، بيروت، دون تاريخ، ص 222.

الوحدة الإسلامية على الرغم من الانقسام السياسي. كما أن بلاد الغرب الإسلامي أي المغرب والأندلس لم تعرف ظاهرة انتشار المدارس ورعاية الطلبة كما هو الحال في بلاد المشرق، وذلك خلال نهاية القرن السادس الهجري تاريخ رحلة ابن جبير إلى المشرق أو على الأقل لم تكن تلك المدارس واسعة الانتشار، وتقدم خدمات مهمة وعلى رأسها الكفالة التامة للطالب زمن الدراسة، وهذا ما دفع بابن جبير إلى حث طلبة الغرب إلى الانتقال إلى المشرق، والاستفادة من هذا النظام.

ويؤكد في مقام آخر على مكانة المغاربة بدمشق والإحسان إليهم وإيوائهم: «والأمين فيها الآن (الربوة المباركة) من بقية المرابطين المسوفيين ومن أعيانهم، يعرف بأبي الربيع سليمان بن إبراهيم بن مالك، وله مكانة من السلطان ووجوه الدولة ... وهو متسم بالخير ومرتسم به، وهو متعلق بسبب من أسباب البر في إيواء أهل الغرب من الغرباء المنقطعين بهذه الجهات، يسبب لهم وجوه المعايش من إمامة في مسجد أو سكنى بمدرسة تجرى عليه فيها النفقة أو التزام زاوية من زوايا المسجد الجامع يجبى إليه فيها رزقه أو حضور في قراءة سبع، أو سدانة مشهد من المشاهد المباركة يكون فيه، ويجري عليه ما يقوم به من أوقافه... فالغريب المحتاج هنا، إذا كان على طريقة الخير، مصون محفوظ غير مريق ماء الوجه»[1].

وبعدما يذكر مجموعة من الحرف والمهن مفتوحة كذلك للغرباء: «إما بستان يكون ناطورا فيه، أو حمّام يكون عينا على خدمته، وحافظا لأثواب داخليه، أو طاحونة يكون أمينا عليها، أو كفالة صبيان يؤديهم إلى محاضرهم ويصرفهم إلى منازلهم ...»[2]. يستطرد قائلا: «وليس يؤتمن فيها كلها سوى المغاربة الغرباء، لأنهم قد علا لهم بهذه البلدة صيت في الأمانة، وصار لهم فيها ذكر، وأهلها لا يأتمنون البلديين...»[3].

وهذا ما يؤكد على وجود جالية مغاربية مهمة في دمشق حينما زارها ابن جبير، بعضها هاجر لطلب العلم والأخرى للعمل والاستقرار، وكانت ذات سمعة طيبة.

إن الأوقاف على المدارس والمكتبات وما يتبعهما من أساتذة وطلبة، ظل في حالة توسع ببلاد المغرب الإسلامي عبر الثلث الأخير من العصر الوسيط، وهذا ما رفع من شأن الثقافة وأهلها، فكان

1- ابن جبير، **المصدر نفسه**، ص 215.

2 - **المصدر نفسه**، نفس الصفحة.

3 - **المصدر نفسه**، نفس الصفحة.

الأساتذة والطلبة أحسن حالا مقارنة بالعديد من الشرائح الاجتماعية، وهذا كله بفضل ما وضعته الأوقاف من إمكانيات في خدمتهم.

3- دور الزوايا:

وإلى جانب المساجد والمدارس برزت في المغرب الإسلامي مؤسسة أخرى كان لها دور في إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية معا، ألا وهي الزوايا، ويبدو أن مفهومها كان يختلف عن الربط أو الخانقاه المنتشرة بالمشرق:«والظاهر أن الزوايا عندنا في المغرب هي المواضع المعدة لإرفاق الواردين وإطعام المحتاج من القاصدين»[1].

ولقد استقر مفهوم الزاوية بالمغرب على المكان الذي يلتقي فيه المتعبدون الراغبون في الحياة بمعزل عن الناس، يصلّون ويتلون القرآن، ويلقون دروسا، لكنها احتفظت إلى جانب ذلك بالوظائف التي مارستها في بداية نشأتها كمكان يستقبل عابري السبيل وطلبة العلم.[2]

إن الدور الاجتماعي للزوايا لا يمكن إنكاره، حيث مثلت ملجأ للفقراء وعابري السبيل، ومن أبرز الزوايا التي مارست هذه الوظيفة زاوية شالة على عهد الدولة المرينية، وزاوية أبي عنان بمدخل سلا، وزاويته الأخرى بفاس، التي كانت تتكون من عدد من الدور إحداها لاستقبال الوافدين من المساكين وعابري السبيل. ولقد أطنب وبالغ ابن الحاج النميري في وصف الزاوية المتوكلية بفاس، التي أنشأها أبو عنان سنة 763هـ ، واعتبرها أعجوبة المغرب والمشرق، وعدد مرافقها من المسجد، وصهريج الماء، والدور الثلاث، حيث كانت واحدة مخصصة للإمام، والثانية للمؤذن، والثالثة لناظر الأوقاف، والقاعات المخصصة لاستقبال الواردين على الزاوية، والمخصصة للطبخ.[3]

والظاهر أن هذه الزاوية، أصبحت مؤسسة ضخمة، تتوفر على هياكل مختلفة، وتضطلع بأعباء شتى، وتقوم بأدوار جليلة، و لم يفت مؤسس هذه الزاوية، أن يخصص مرتبات للقائمين عليها والساهرين على إدارة شؤونها، وأن يرتب فيها عددا من الصوفية، لاستمرار الذكر بها.

---

1 – ابن مرزوق التلمساني، **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م ، ص 413.

2 – عبيد بوداود، **ظاهرة التصوف في المغرب الأوسط ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (ق 13-15م)، دراسة في التاريخ السوسيو-ثقافي**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003م، ص82.

3- ابن الحاج النميري، **فيض العباب، المصدر نفسه**، ص208-209 .

وما يلفت الانتباه أن هذه الزاوية ، كانت تتوفر على عدد من العبيد والإماء، محبسين على خدمتها في أمور التنظيف، وطهي الطعام، وخدمة الزوار، استفـــادوا هم الآخر ون، لا سيما المتزوجين منهم فيما بينهم من جملة جرايات السلطان.[1]

وشرع السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني سنة 763هــ في بناء مدرسة وزاوية على ضريح والده وعميه المذكورين، وخصص لها الأوقاف الجليلة، والجرايات من العقار المنوع، وأنفق فيها أموالا كثيرة، وأحاطها برعايته، من إحضار أحسن المدرس، وإعلاء البنايات وتوسعها، واستجلاب المياه إليها، وبعد سنتين انتهت بها الأشغال، وشرع في التدريس بها يوم5 صفر سنة 765هــ/1363م.[2]

ويورد شارل بروسلار نص تحبيس السلطان أبي حمو موسى الثاني المذكور، تحت اسم مسجد أولاد الإمام، فماذا يعني هذا؟ هل يعني أن المدرسة والزاوية المذكورة أصبحت تحمل هذا الاسم فيما بعد؟

ولأهمية نص التحبيس حري بنا أن نورده كاملا: « أمير المسلمين المتوكل على رب العالمين أبو حمو ابن مولانا الأمير أبي يعقوب ابن الأمير أبي زيد ابن مولانا الأمير أبي زكريا ابن مولانا أمير المسلمين أبي يحي يغمراسن بن زيان، وصل الله مفاخره، وخلّد آثاره الكريمة، ومآثره على هذه الزاوية المباركة المقامة على ضريح والد المذكور برّد الله ضريحه، فمن ذلك ما بداخل تلمسان المحروسة، جميع الطاحونة الملاصقة للزاوية، والثلاثون حانوتا المعروفة بالصاغة القديمة، والكوشة التي بمنشر الجلد، وحمام الطبول، وفرن مقسَمْ ألْما، وفندق العالية. وبخارج البلاد المذكور جميع الرّحا السفلى بقلعة بني معلى، والنصف شايعا في روض المنية الكائنة بالرميل، وزيتون تيفدا، وأرض الزيتون المذكور، ثم معصرته ورحاها، وجميع المحبس. ملكه وشهرة الجميع تغني على التحديد تحبيسا تاما مطلقا عام ا، ووقفا ثابتا أبديا ليصرف ما يستفاد من الحبس المذكور على معلمين العلم وطالبيه وإمام ومؤذن . عام ثلاثة وستين وسبع مائة... عام خمسة وستين».[3]

1- نفسه، ص213.

2- ابن خلدون يحيى، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،** المجلد الثاني، تحقيق ألفرد بل، مطبعة فونطانة، الجزائر، 1328هــ/1910م، ص104 ، ص136. ذكر الدكتور محمود بوعياد، وهو يقدم لمخطوط زهر البستان ، تعرض صاحب المخطوط لحادثة بناء مدرسة أبي يعقوب إلى جوار روضته. أنظر: محمود بوعياد:"مخطوطات لم تكتشف: زهر البستان في دولة بني زيان"، **مجلة الثقافة،** السنة الثالثة، العدد 13، محرم- صفر 1393هــ، فيفري – مارس 1973، ص61. راجع كذلك: وداد القاضي: "النظرية السياسية للسلطان أبي حمو موسى الزياني الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة لها"، **محاضرات ومناقشات الملتقى التاسع للفكر الإسلامي**، مطبعة البعث، قسنطينة، المجلد الأول، 1399هــ/1979م، ص122.

3- Ch. Brosselard : "Mosquée Oulad El-Imam", Revue Africaine, 3ème année, n°13, Octobre 1858, p169-170.

ونلاحظ أن هذه الأوقاف كانت متنوعة بين رباع: حوانيت، كوشة، طاحونة، رحا، حمام، فرن، فندق؛ وهي التي تقع داخل مدينة تلمسان، وبين أراض زراعية وأشجار زيتون، ومعصرة ورحاها، خارج مدينة تلمسان، مما يضمن دخلا كبيرا لهذه الزاوية.

والظاهر أن هذه الوثيقة الحبسية قد كتبت سنة 763هـ/1361م، سنة الشروع في بناء الزاوية، وجددت سنة 765هـ /1363م، وهي سنة الانتهاء من البناء.[1] مما يجعلنا نستنتج، أن مشروع البناء استفاد من هذه الأملاك المحبسة، بالإضافة إلى ما رصده السلطان من جرايات أخرى. أما بعد الفراغ من المشـروع، فإن المستفيدين حددتهم الوثيقة الحبسيـة في المعلمين والطلبة بالإضافة إلى الإمام والمؤذن. ومما يلفت الانتباه، أن هذه الوثيقة لم تحدد مقدار استفادة كل طرف من الأطراف المذكورة، اللهم إلا إذا كانت هناك وثيقة أخرى، لم نتمكن من الإطلاع عليها، أو أن عادة شائعة وتقليدا جاريا، كان يتبع في هذه المسألة، لأن كتب النوازل كما هو معلوم أ ثبتت الكثير من القضايا المتعلقة بأحقية ونسبة استفادة كل طرف معني من ريع الأحباس.

واستدعى السلطان أبو حمو موسى الثاني، الفقيه أبا عبد الله محمد الشريف التلمساني (ت771 هـ/1369م) من فاس للتدريس بالزاوية والمدرسة التي أنجزها، وشرع في الإقراء بها يوم 5 صفر 765هـ/1363م كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

كما أنشأ سلاطين الدولة الحفصية بتونس عددا من الزوايا لهذا الغرض، مثل الزاويتين اللتين أنشأهما السلطان أبو فارس عبد العزيز خارج العاصمة تونس لاستقبال الوافدين. كما توفرت مدينة قسنطينة على عدد من هذه الزوايا، قدمت خدمات اجتماعية مختلفة.[2]

لا يمكننا في هذا المقام الإتيان على ذكر كل زوايا المغرب الإسلامي، لكننا اقتصرنا على البعض دون منها فقط.

لقد كان لتلك الزوايا دورا ثقافيا وتعليميا مهما، حيث كان يقصدها الطلبة لتلقي مختلف العلوم، وكان أولئك الطلبة والأساتذة يحظون بمختلف الخدمات مجانا، وذلك من خلال الريع الذي يصلهم من الأوقاف. ويبدو أن الأوقاف المخصصة للزوايا ومن يؤمها من الصوفية أخذ يتعاظم بدليل

1– يرد عند التنسي ما يفيد أن الأوقاف المخصصة لهذه الزاوية، تم إعلانها بعد الفراغ من بنائها: "فلما كملت المدرسة، نقلوا ثلاثتهم إليها، واحتفل بها وأكثر عليها من الأوقاف، ورتب فيها الجرايات، وقدم للتدريس فيها الشريف أبا عبد الله المذكور، وحضر مجلس إقرائه فيها جالسا على الحصير، تواضعا للعلم، وإكراما له، فلما انقضى المجلس أشهد بتلك الأوقاف، وكسا طلبتها كلهم، وأطعم الناس..."، **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان**، تحقيق وتعليق محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1405هـ/1985م، ص180.

2 - إبراهيم حركات، **المرجع السابق**، ص 218-219.

إجهار عدد من الفقهاء بتحريم الوقف على أولئك الصوفية لزيغهم وخروجهم عن الطريق الشرعي، وأكثر ما كانوا يعيبونه على أولئك الصوفية ما كانوا يمارسونه من طقوس كالتصفيق والرقص والغناء في الحلقات التي كانوا يعقدونها.

إن حجم الأوقاف على هذه الشريحة، والزوايا التي كانوا يتجمعون فيها يمكن معرفته من خلال عدد النوازل التي أثارت مجموعة من المسائل ذات صلة بهم.

وعموما فإن الوقف على المساجد والمدارس والزوايا سواء من أجل بنائها وتشييدها ، أو إصلاحها ورمها، قد خلّف لنا تراثا معماريا وفنيا ما كان ليستمر طول هذه المدة لولا الرعاية التي وجدها من الأوقاف، ولولا الصفة القانونية التي ظلت تتمتع بها، كمؤسسات غير قابلة للبيع والشراء.[1]

وهذا دور آخر لا يمكن إغفاله أو تجاهله، فغالبية المنشآت المعمارية القديمة الموجودة في العالم الإسلامي، لا سيما المنشآت العمومية، كانت تتبع الأوقاف، ولا يمكن تجاهل دورها اليوم في جلب السياح، والتعريف بالتراث المعماري والفني لأمتنا الإسلامية.

خاتمة:

إن الأوقاف كانت في خضم المعركة الحضارية من أجل نشر العلم والمعرفة بين الشعوب الإسلامية، وكان لها الدور الذي لا يمكن إنكاره، حيث بفضل إقبال العديد من أفراد المجتمع، وكذلك سلاطين الدول على وقف ممتلكات عديدة على المساجد والمدارس والزوايا، وكذلك على الأئمة والمدرسين والطلبة، انتعش التعليم، وارتقى أهله من المعلمين والمتعلمين إلى أعلى المراتب، واستطاعت مؤسسات التعليم ضمان أسباب استمرار الحيا ة. وما أحوجنا اليوم إلى الاقتداء بهذا الأنموذج المتميز في تاريخنا الإسلامي لتحقيق نهضة حقيقية وفي كل المجالات.

1 – إبراهيم البيومي غانم :«نحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة»، **المستقبل العربي**، العدد 266، سنة 2001، الهامش 12، ص42.

المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

1- باللغة العربية:

- **أزهار الرياض في أخبار عياض** للمقري التلمساني أحمد بن محمد (ت 1041هـ)، تحقيق سعيد أحمد أعراب وآخرين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، دون تاريخ.

- **الإحاطة في أخبار غرناطة** لابن الخطيب لسان الدين السلماني (713-776هـ)، تحقيق محمد عبد الله عنان، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 1421هـ/2001م.

- **ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب** (شرف الطالب في أسنى المطالب لأحمد ابن القنفذ، وفيات الونشريسي لأحمد الونشريسي، لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد لأحمد ابن القاضي)، تحقيق محمد حجّي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1396هـ/1976م.

- **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** لعلي بن أبي زرع الفاسي (ق 8هـ) ، دار المنصور للطباعة الوراقة الرباط، 1972.

- **أنس الفقير وعز الحقير** لابن قنفذ القسنطيني أبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب (ت 810هـ)، تحقيق محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965.

- **باقة السوسان في التعريف بحضارة تلمسان عاصمة دولة بني زيان** للحاج محمد بن رمضان شاوش ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

- **بلغة الأمنية ومقصد اللبيب فيمن كان بسبتة في الدولة المرينية من مدرس وأستاذ وطبيب** لمجهول، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1404هـ/1984م.

- **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد** ليحي بن خلدون (734-780هـ)، الجزء الأول، تحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1400هـ/1980م.

- **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد** لابن خلدون يحيى، المجلد الثاني، تحقيق ألفرد بل، مطبعة فونطانة، الجزائر، 1328هـ/1910م.

- **جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس موسوعة لتاريخها المعماري والفكري** لعبد الهادي التازي، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، الطبعة الثانية، 2000م.

- **جذوة الاقتباس في ذكر مَن حلّ من الأعلام مدينة فاس** لابن القاضي المكناسي أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية (960هـ/1025م) ، قسمان، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، القسم الأول، 1973، القسم الثاني، 1974.

– **دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية** للسعيد بوركبة، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1417هـ/1996م.

– **الدرر المكنونة في نوازل مازونة** المازوني لأبي زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي (ت 883هـ)، المكتبة الوطنية، الجزائر، الجزء الأول، رقم 1335، الجزء الثاني، رقم 1336.

– **الوفيات** لابن قنفذ القسنطيني أبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب (ت 810هـ)، تحقيق عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1982.

– «الوقف في الإسلام و دوره في الحياة الاجتماعية بالمغرب»، للسعيد بوركبة، **مجلة الإحياء**، العدد العاشر من السلسلة الجديدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1418هـ/1997م، ص ص 23-50.

– «الحبس كمظهر من مظاهر السياسة الاجتماعية في تاريخ المغرب»، لمحمد زنيبر، **ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي الإسلامي**، 143هـ/1983م، ص ص 201-210.

– **كفاية المحتاج لمعرفة مَن ليس في الديباج**، للتنبكتي أحمد بابا أبي العباس، دراسة وتحقيق محمد مطيع، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1421هـ/2000م

– **كتاب صلة الصلة** لابن الزبير الثّقفي العاصمي الغرناطي أبي جعفر أحمد بن إبراهيم (628-708هـ)، (القسم الثالث والرابع والخامس)، تحقيق عبد السلام الهرّاس والشيخ سعيد أعراب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب،القسم الثالث،1413هـ/1993م،القسم الرابع،1414هـ/1994، القسم الخامس، 1416هـ/1995م.

– **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس** لابن أبي دينار أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني (ق 11هـ)، تحقيق وتعليق محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثالثة، 1387هـ/1967م.

– **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن** لابن مرزوق التلمساني محمد (711-781هـ)، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م.

– **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب** للونشريسي أبي العباس أحمد بن يحيى (ت 914هـ)، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م.

– «مخطوطات لم تكتشف، زهر البستان في دولة بني زيان» لمحمود بوعياد، **مجلة الثقافة**، العدد الثالث عشر، 1393هـ/1973م، ص ص55-66.

– «نحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة» لإبراهيم البيومي غانم، **المستقبل العربي**، العدد 266، سنة 2001، ص ص 38-54.

– **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** للتنبكتي أحمد بابا أبي العباس بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت (ت 1036هـ)، طبع على هامش الديباج المذهب لابن فرحون المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

– «النقوش الكتابية والسلطة: الكتابات العربية بالمدرسة الجديدة بسبتة لبرخيليو مارتنث إينامورادو، تقديم وعرض» لمحمد الشريف، **مجلة التاريخ العربي**، العدد السابع والعشرون، ص ص 357-366.

– **النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط حتى القرن 9هـ/15م** لإبراهيم حركات، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1996م.

– «النظرية السياسية للسلطات أبي حمو موسى الزياني الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة لها» لوداد القاضي، **محاضرات ومناقشات الملتقى التاسع للفكر الإسلامي** المنعقد بتلمسان، منشورات وزارة الشؤون الدينية، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1399هـ/1979م، المجلد الأول، ص ص 95-200.

– **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية** لابن قنفذ القسنطيني، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968.

– **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الرحلة السعيدة إلى قسنطينة والزاب** لابن الحاج النميري(ق 8هـ)، دراسة وإعداد محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1990.

– **رسالة في الوقف** لمجهول، المكتبة الوطنية، الجزائر، ضمن مجموع تحت رقم 1325.

– **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان** لمحمد بن عبد الله التنسي (ت899هـ)، تحقيق وتعليق محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1405هـ/1985م.

– **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية** للزركشي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم (ق 9هـ)، تحقيق وتعليق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، دون تاريخ.

– **تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)** لعبد العزيز فيلالي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2002.

– **تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار (رحلة ابن جبير)** لابن جبير أبي الحسن محمد بن أحمد الكناني الأندلسي البلنسي (ت 614هـ)، ، دار الشرق العربي، بيروت، دون تاريخ.

– **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** لابن عبد الملك المراكشي أبي عبد الله محمد (ولد سنة 634هـ)، السفر الثامن، قسمان، تقديم وتحقيق وتعليق محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984.

– **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية** لعلي بن أبي زرع الفاسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.

- **ظاهرة التصوف في المغرب الأوسط ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (ق 13-15م)، دراسة في- التاريخ السوسيو-ثقافي** لعبيد بوداود، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003م.

2- باللغة الفرنسية:

- **Catalogue général des Manuscrits de la Bibliothèque Nationale d'Algérie (première tranche du n° 01 – au n° 1987),** Edmond Fagnan, Bibliothèque nationale d'Algérie, Alger, 2e édition, 1995.

- **La Religion Musulmane en Berbérie (Esquisse d'histoire et de religieuses) Tome I établissement et développement de L'Islam en Berbérie du VIIe au XXe siècle**, Alfred Bel**,** librairie orientaliste Paul Guenther, Paris, 1938

- «Les inscriptions Arabes de Tlemcen, Mosquée Oulad El-Imam » : Charles Brosselard, Revue Africaine, 3ème année, n°13, Octobre 1858, p169-170

- «Les inscriptions Arabes de Tlemcen IX Mosquée et Medersa de Sidi- Boumedin» : Charles Brosselard, **Revue Africaine**, n° 18, Août 1859, p.p 401-419.

- «Les inscriptions Arabe de Tlemcen- Mosquée et Tombeau de Sidi a H'aloui » : Charles Brosselard, Revue Africaine**,** 4ème année, n°25, Août 1860, pp321-331**.**